الباب الثالث
المعالم الرئيسية لتمويل الصادرات الزراعية المصرية
(دراسة ميدانية)

تمهيد:

يعد الاهتمام بتوفير تمويل ميسر للصادرات المصرية من المحاور الهامة التي زاد الاهتمام بها في الفترة الأخيرة كأحد الحلول للنهوض بالصادرات. ومن هنا فيتناول هذا الباب الدراسة الميدانية التي تم إجراؤها علي عينة من مصدري الحاصلات الزراعية ، للتعرف علي الملامح الرئيسية للواقع الحالي لتمويل الصادرات الزراعية.

ويشمل هذا الباب وصفاً لعينة الدراسة، بالإضافة إلي التعرف علي المشكلات التمويلية التي تواجه المصدرين، ومقترحاتهم لحلها.

٣-١ أهداف الدراسة الميدانية:

تستهدف الدراسة الميدانية التعرف علي واقع النظام التمويلي للصادرات الزراعية من خلال التعرف علي مصادر التمويل، ونظم البيع ، وطرق سداد قيمة الصادرات، والصعوبات التي تواجه المصدرين عند التعامل مع المؤسسات التمويلية ومقترحاتهم لحلها. وأخيراً التعرف علي مقترحات المصدرين لنظام تمويلي للصادرات الزراعية يزيد من قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية.

٣-٢ اختيار عينة الدراسة:

أخذت الدراسة بالمنهج القائم علي اختيار العينة العمدية من بين مجتمع مصدري الحاصلات الزراعية المصرية وذلك للعديد من الاعتبارات،أولها ما يتعلق بسرية وخصوصية البيانات الخاصة بنظم التمويل ،وطبيعته،ومصادره، علي اعتبار أن هذه البيانات ذات علاقة مباشرة بحجم النشاط التصديري لكل مصدر والأسواق التي يتعامل معها، وهو ما يدخل من وجهه نظر المصدرين عادة في خصوصيات كل مصدر، وهو ما يحرص علي إخفائها باعتبارها من الجوانب الرئيسية التي لها علاقة بحجم المعاملات التي يقوم بها مع السوق

الخارجي. ليس هذا فقط بل إن بعض المصدرين يتعمدون تخفيض حجم معاملاتهم بطرق عده ويعتقدون أن ذلك له علاقة مباشرة بطبيعة المنافسة القائمة بين مصدري المنتجات الزراعية، حيث أن التخصص في تصدير محصول واحد محدود للغاية ولا يمارسه إلا عدد قليل من المصدرين، ومن ثم فإن درجة التنوع مرتفعة، الأمر الذي يعني أن بإمكان كل مصدر التعامل في كافة المنتجات الزراعية في نفس الوقت، وهو ما يزيد من درجة المنافسة بين المصدرين بعضهم البعض.

وقد روعي في اختيار العينة مدي استجابة المبحوثين في توفير البيانات اللازمة للدراسة ومدي دقه البيانات المتحصل عليها، مع الاهتمام بأهمية اختيار بعض المصدرين ذوي الخبرة الطويلة في مجال تصدير الحاصلات الزراعية بصفة عامة، وبعض المنتجات بعينها بصفة خاصة.

هذا وقد بلغ حجم عينة الدراسة ٣٦ مصدرا من مصدري الحاصلات الزراعية سواء التقليدية منها كالأرز والبطاطس،بالإضافة إلي مصدري الحاصلات التصديرية غير التقليدية كالخضر والفاكهة، والنباتات الطبية والعطرية، وزهور القطف. هذا وقد استهدفت الدراسة الوصول بحجم العينة إلي ٥٠ مصدرا، إلا أن العديد من العقبات السالف الإشارة إليها قد حالت دون تحقيق ذلك.

ومن الجدير بالذكر إنه يصعب تحديد عدد أفراد المجتمع الأصلي لمصدري الحاصلات الزراعية في صورتها الطازجة، نظرا لعدم وجود هيئة محددة تقوم بتصنيف المصدرين النشطين فعلا حسب نوعية نشاطهم بصورة مفصلة.[1]

٣-٣ تصميم استمارة المعاينة:

تم تصميم استمارة استبيان لاستيفائها بالمقابلة الشخصية، وتتضمن هذه الاستمارة علي خمس مجموعات من الأسئلة،تتناول المجموعة الأولي نوع الحاصلات الزراعية التي يقوم المصدر بتصديرها حسب درجة حساسيتها للتلف، وقد قسمت الحاصلات إلي أربع أقسام هي فائقة الحساسية كزهور القطف، وحساسة ومتوسطة الحساسية كالخضر والفاكهه، وقليلة الحساسية كالحاصلات

---

[1] يوجد سجل للمصدرين تشرف عليه الهيئة العامة للرقابة علي الصادرات والواردات، إلا أن هذا السجل يضم عدد كبير من المصدرين المسجلين في إطار صادرات متنوعة.

الجافة ومنها الحبوب. كما تضمنت هذه المجموعة أيضا نظام البيع المتبع، ومصادر التمويل التي يستخدمها المصدرين في تمويل صادراتهم،بالإضافة للطرق المتبعة في سداد المستورد لقيمة الصادرات.

وقد اشتملت المجموعة الثانية علي أسئلة تتعلق بصعوبات التعامل مع المؤسسات التمويلية، وأسبابها،ومقترحات المصدرين لحلها.

أما المجموعة الثالثة فقد تضمنت أسئلة تتعلق بنسب التمويل اللازمة للمراحل التصديرية، بالإضافة لأسئلة تتعلق بمدي مساهمة التمويل الأجنبي في تمويل الصادرات، ونسبته، ومجالات استخدامه.في حين تكونت المجموعة الرابعة من أسئلة تتعلق بأنواع وثائق التأمين المستخدمة في التأمين علي الصادرات،والجهات التي يتعامل معها المصدرين لتنمية صادراتهم. هذا إلي جانب اقتراحات المصدرين لنسب التمويل اللازمة لبعض المجالات التي من شأنها العمل علي زيادة حصيلة الصادرات كتخفيض سعر الفائدة، وتخفيض أسعار الشحن،وتطوير البنية الأساسية للصادرات.

أما المجموعة الخامسة والأخيرة من الأسئلة التي تضمنتها استمارة الاستبيان فقد اشتملت علي أراء المصدرين في المساهمة في إقامة مشروعات متخصصة متكاملة لبناء صناعة تصديرية متقدمة ،ومقترحاتهم لبناء نظام تمويلي جديد يساعد علي زيادة الصادرات الزراعية مع الاستفادة ببعض النظم المطبقة في دول أخري حققت نجاحا نسبيا في مجال تنمية الصادرات.

وكما هو متفق عليه قبل استخدام استمارة الاستبيان في جمع البيانات، ولمواجهه أي عيوب في التصميم من حيث طول الأسئلة أو غموضها،فقد تم إجراء الاختبار القبلي للاستمارة علي عينة صغيرة مختارة من المصدرين، للوقوف علي مدي ملائمة الاستمارة تحقيقا لأهداف الدراسة. وبطبيعة الحال فقد تم تعديل استمارة الاستبيان الأولية وفقا لما جاء في الاختبار القبلي Pre- test من ملاحظات ومقترحات.

٣-٤ تحليل بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة علي وضع معايير تحويل رقمية لمتغيراتها ،ثم عرض نتائج التحليل الرقمي لتلك المتغيرات.

٣-٤-١ معايير التحويل الرقمي لمتغيرات الدراسة:

سبقت الإشارة إلي أن استمارة الاستبيان المستخدمة في الدراسة الميدانية قد ضمت مجموعة من الأسئلة التي توضح العناصر المختلفة المكونة لنظام

تمويل الصادرات الزراعية الحالي. ولما كانت هذه العناصر تختلف فيما بينها في درجة تأثيرها علي كفاءة العملية التمويلية، فقد تم إعطاء أوزان للعناصر المكونة للعملية التمويلية والتي تمثل متغيرات الدراسة، وتم ترتيب تلك المتغيرات ترتيبا تنازليا حسب الأوزان المعطاة، بحيث إنه كلما كبر الوزن المعطي للمتغير فإن ذلك يعني محدوديه المشاكل التمويلية المتعلقة بهذا المتغير، والعكس صحيح فكلما قل الوزن المعطي للمتغير، زادت المشاكل التمويلية.

ويوضح الجدول رقم (٣-١) القيم الوزنية لبعض متغيرات الدراسة الميدانية والتي يمكن تقسيمها علي النحو التالي:

المتغير الأول (X1) درجة حساسية الحاصلات المصدرة: وتقسم إلي أربع مجموعات، المجموعة الأولي الحاصلات التصديرية فائقة الحساسية كالزهور، وهي التي تأخذ القيمة الوزنية الأقل وهي(١) ، بمعني زيادة المشاكل المتعلقة بتمويل هذه المجموعة نظرا لزيادة معدلات المخاطرة في تصديرها قياسا بغيرها من الحاصلات، الأمر الذي ينعكس في تعقد إجراءات أو نظم تمويلها. وتأخذ كلا من الحاصلات التصديرية الحساسة والمتوسطة الحساسية القيم الوزنية (٢)،(٣) علي الترتيب، في حين تقل المشاكل التمويلية مع الحاصلات التصديرية الجافة لعدم تعرضها السريع للتلف،وبالتالي تأخذ القيمة الوزنية(٤).

المتغير الثاني(X2): نظام البيع المتبع: تم إعطاء الوزن الأكبر للبيع بنظام السعر المحدد باعتباره يضمن حق المصدر في الحصول علي قيمة صادراته وتقل معه مشكلة التمويل.يليه التعامل بنظامي البيع معا السعر المحدد ونظام الأمانة، أما التعامل بنظام الأمانة بمفردة فيأخذ أقل وزن.

المتغير الثالث(X3): مصدر التمويل: تتعدد مصادر التمويل التي يمكن أن يستخدمها المصدر في تمويل صادراته من تمويل ذاتي، وقروض محلية، ومدفوعات مقدما، وغيرها. وقد تم إعطاء أوزان لتلك المصادر بحيث يأخذ المصدر الذي تقل معه مشاكل التمويل الوزن الأكبر وهو (المدفوعات المقدمة)،

جدول رقم (٣-١) القيم الوزنية لبعض متغيرات الدراسة الميدانية

درجة الحساسية		نظم التمويل		مصادر التمويل		طرق الدفع		المؤسسات المتعامل معها		الضمانات المطلوبة	
الدرجة	الوزن	النظام	الوزن	مصدر التمويل	الوزن	طريقة الدفع	الوزن	المؤسسة	الوزن	الضمان	الوزن
فائقة الحساسية	١	بضاعة امانة	١	مشاركة مع المستورد	١	اخرى	١	اخرى	١	مستندات شحن	١
حساسة	٢	النظامين	٢	قروض اجنبية	٢	نقدى على دفعات	٢	مؤسسات تقدم قروض اجنبية	٢	ضمانات عقارية	٢
متوسطة الحساسية	٣	سعر محدد	٣	قروض محلية	٣	مقابل المستندات	٣	بنوك تجارية	٣	اعتمادات مستندية	٣
قليلة الحساسية (جافة)	٤	–	–	تمويل ذاتى	٤	اعتماد مستندى	٤	البنك المصرى لتنمية الصادرات	٤	ضمان شخصى	٤
				تسهيلات بنكية	٥	نقدى مقدما	٥				
				تسهيلات مقابل الاعتماد المستندى	٦						
				مدفوعات مقدما	٧						

المصدر : استند تقدير هذه القيم الوزنيه على خبرة الباحثة المستقاه من المناقشات التى دارت مع المبحوثين

بينما يأخذ المصدر الذي تزيد معه المشكلة التمويلية أقل وزن وهو(المشـــاركة مع المستورد).

المتغير الرابع(X4):طريقة الدفع: تأخذ طريقة الدفع النقدي مقدما الوزن الأكـبر، في حين يأخذ الدفع نقدي علي دفعات أقل قيمة وزنيه.

المتغير الخامس(X5):المؤسسات المتعامل معها في تمويل الصادرات: تتعدد تلك المؤسسات لتشمل البنك المصري لتنمية الصادرات، وقد أخذ أكبر وزن باعتباره البنك المتخصص ومن المفترض أن تقل معه المشكلة التمويليـــة.يليـــه البنوك التجارية، ثم المؤسسات التي تقدم قروض أجنبية ميسرة.

المتغير السادس(X6):الضمانات الائتمانية المطلوبـــة: وفيـــها يـــأخذ الضمـــان الشخصي القيمة الوزنية الأكبر، في حين تأخذ مستندات الشحن أقل وزن.

٣-٤-٢ عرض نتائج التحليل الرقمي لمتغيرات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء التحليل الرقمي لمتغيرات الدراسة الميدانية، حيـــث يتم تقسيم عينة الدراسة حسب كل من درجة حساسية الحـــــاصلات المصـــدرة، ونظام البيع المتبع، ومصدر التمويل المستخدم، وطريقة الدفع المتبعة، بالإضافـــة للمؤسسات التمويلية المتعامل معها في تمويل الصادرات الزراعية.

٣-٤-٢-١ تقسيم عينة الدراسة حسب درجة حساسية الحاصلات المصدرة:

يعتبر التنوع وعدم التخصص في تصدير نوع واحد من الحاصلات مـــن السمات الأساسية لمفردات العينة المختارة، حيث قد يتعامل المصدر الواحد فـــي تصدير أكثر من نوع من الحاصلات وإن اختلفت درجات حساسيتها.(جدول رقم ٨ بالملحق) ويوضح الجدول رقم (٣-٢) تقسيم عينة الدراســـة حســـب درجـــة حساسية الحاصلات المصدرة للتلف، ويتضح من بيانات الجدول مدي التداخـــل والتكرار في اختيارات المصدرين، حيـــث بلـــغ عـــدد الاختيـــارات نحـــو ٧٨ اختيار.وتعد الحاصلات الزراعية الحساسة والمتوسطة الحساسية، والتي تتمثـــل في الخضر والفاكهة، هي الأكثر انتشارا بالنسبة للحاصلات المصدرة،حيث بلغت اختيارات المصدرين لهذين النوعين من الحاصلات نحو ٢٦ اختيار لكل منـــهما، تمثل حوالي ٣٣.٣% لكل منهما علي الترتيب من إجمالي الاختيـــارات.وتـــأتي

الحاصلات الجافة في المرتبة الثانية حيث بلغ عدد اختيارات مفردات العينة لهذا النوع من الحاصلات التصديرية نحو ١٦ اختيار، تمثل حوالي ٢٠,٥% من إجمالي الاختيارات.

وتعتبر الحاصلات التصديرية فائقة الحساسية الأقل انتشارا علي مستوي العينة، حيث بلغت اختيارات مفردات العينة لهذا النوع من الحاصلات عشرة اختيارات، تمثل حوالي ١٣% من إجمالي الاختيارات، وقد يرجع ذلك لارتفاع درجة المخاطرة في تصدير هذا النوع من الحاصلات.

جدول رقم (٣-٢) تقسيم عينة الدراسة حسب درجة حساسية الحاصلات المصدرة

درجة الحساسية	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
فائقة الحساسية	١٠	١٢,٩
حساسة	٢٦	٣٣,٣
متوسطة الحساسية	٢٦	٣٣,٣
جافة	١٦	٢٠,٥

المصدر:استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ويتضح مما سبق أن غالبية المصدرين بالعينة يقومون بتصدير الحاصلات الزراعية الحساسة والمتوسطة الحساسية، والمتمثلة في الخضر والفاكهة، والتي من أهمها البطاطس والبرتقال.

٣-٤-٢-٢ تقسيم عينة الدراسة حسب نظام البيع المتبع:

يشير الجدول رقم (٣-٣) إلي تقسيم عينة الدراسة حسب نظم البيع المتبعة في الصادرات الزراعية وهما نظامين، الأول البيع وفقا لسعر محدد متفق

عليه مسبقا بين المصدر والمستورد، سواء تم دفع ثمن الصفقة مقدما، أو بتسهيلات في السداد. أما النظام الثاني فهو البيع بنظام الأمانة.
ويتضح من بيانات الجدول أن نحو ١٦,٧% من إجمالي مفردات العينة يتعاملون بنظام البيع بالسعر المحدد، بينما يتعامل نحو ٤٤,٤%وفقا لنظام بضاعة الأمانة، في حين أن حوالي ٣٨,٩% يتعاملون بنظامي البيع معا(السعر المحدد، وبضاعة الأمانة).

ومن الجدير بالذكر أن البيع بنظام الأمانة غالبا ما يستخدم مع الحاصلات المصدرة بحرا، بالإضافة لارتفاع درجة المخاطرة عند التعامل بهذا النظام، لتوقفه علي درجه الثقة بين المصدر والمستورد، كما أن السلعة المصدرة قد تكون عرضه لتقلبات الأسعار في الأسواق المستوردة.

جدول رقم (٣-٣) تقسيم عينة الدراسة حسب نظام البيع المتبع

نظام البيع	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
سعر محدد	٦	١٦,٧
بضاعة أمانة	١٦	٤٤,٤
النظامين معا	١٤	٣٨,٩

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ويتضح من العرض السابق أن البيع بنظام الأمانة هو الأكثر شيوعا في تصدير الحاصلات الزراعية، بالرغم من تعدد المخاطر المرتبطة به.

٣-٤-٢-٣ تقسيم عينه الدراسة حسب مصادر التمويل :

تتعدد مصادر التمويل التي يستخدمها المصدر لتمويل صادراته، فقد يعتمد المصدر علي مصدر تمويلي واحد والذي غالبا ما يكون التمويل الذاتي، أو قد يستخدم مصدرين أو اكثر. (جدول رقم ٩ بالملحق).

وتكمن أهميه توفير مصدر تمويل مناسب للصادرات في ضرورة توفير السيولة النقدية للمصدر في الوقت المناسب، لإعداد وتجهيز الصفقات التصديرية. ويعد الدفع المقدم لقيمه الشحنة المصدرة أو لجزء من قيمتها من قبل المستورد، إحدى مصادر التمويل التي قد يعتمد عليها المصدر للوفاء بالتزاماته المطلوبة لتصدير الشحنة سواء كان المصدر هو نفسه المنتج، أو سيقوم بتجميعها من موردين، وفي هذه الحالة غالبا ما يقوم المصدر بدفع حوالي ٣٠% من قيمة الشحنة قبل الشحن للتاجر المورد، ثم ٣٠% بعد الشحن وقبل وصول البضاعة للمستورد، أم النسبة الباقية فيتم دفعها حسب الاتفاق بين المصدر والتاجر المورد"[١]".

ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل علي وجه العموم حيث يعتمد عليه في توفير الشق الأكبر من الاحتياجات التمويلية اللازمة لأغراض التصدير. هذا وتعد القروض المحلية والأجنبية من المصادر المستخدمة في تمويل الصادرات الزراعية، وتأتي بعد ذلك الاعتمادات المستندية، بالإضافة إلي التسهيلات البنكية من مصادر مختلفة، كالتسهيلات الممنوحة مقابل استمارات التصدير، أو تسهيلات شراء مواد التعبئة والتغليف بضمان قيمة الشحنة.وأخيرا تعتبر المشاركة مع المستورد الأجنبي في المشروعات المشتركة إحدى المصادر المستخدمة لتمويل الصادرات.

ويوضح الجدول رقم (٣-٤) تقسيم عينة الدراسة حسب مصادر التمويل المستخدمة، ويتضح من بيانات الجدول أن التمويل الذاتي هو أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل الصادرات وأكثرها شيوعا، حيث بلغ إجمالي اختيارات مفردات عينة الدراسة لهذا المصدر نحو ٣٥ اختيار، يمثل حوالي ٤٤,٩% من إجمالي اختيارات مفردات العينة لمصادر التمويل.وتأتي القروض المحلية في المرتبة الثانية بإجمالي اختيارات تقدر بنحو ١٦ اختيار، تمثل حوالي ٢٠,٥% من إجمالي اختيارات مفردات عينة الدراسة لمصادر التمويل.

وتعد التسهيلات المختلفة التي تقدمها البنوك للمصدرين إحدى مصادر التمويل التي يمكن استخدامها في تمويل الصادرات، سواء كانت تلك التسهيلات مقابل استمارات تصدير مثلا، والتي تمثل حوالي ١٢,٨% من إجمالي الاختيارات بالعينة، أو تسهيلات بنكية مقابل الاعتمادات المستندية والتي لا تمثل سوي ١٠,٢% من إجمالي اختيارات مفردات العينة لمصادر التمويل.

وبالرغم من انخفاض نسبة المتعاملين بالمدفوعات المقدمة لقيمة البضاعة المصدرة في التجارة الخارجية، فقد بلغ إجمالي اختيارات مفردات

---

(١) المصدر: المقابلة الشخصية مع المصدرين.

جدول رقم (٣-٤) تقسيم عينة الدراسة حسب مصادر التمويل المستخدمة

مصدر التمويل	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
مدفوعات مقدما	٦	٧.٧
تمويل ذاتي	٣٥	٤٤,٩
قروض محلية	١٦	٢٠,٥
قروض أجنبية	٢	٢,٦
تسهيلا بنوك مقابل اعتماد مستندي	٨	١٠,٢
تسهيلات بنكية من مصادر أخري	١٠	١٢,٨
مشاركة مع المستورد الأجنبي	١	١,٣
الاجمالى	٧,٨	١٠٠

المصدر:استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

العينة لهذه الطريقة كأحد مصادر التمويل المستخدمة في تمويل الصادرات حوالي ٦ اختيارات، تمثل نحو ٧.٧% من إجمالي اختيارات مفردات العينة لمصادر التمويل. وبالرغم من اعتبار القروض الأجنبية المتاحة بسعر فائدة ميسر إحدى مصادر التمويل التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الصادرات، إلا أن

نسبة اختيارات عينة الدراسة لهذا المصدر لا تتعدي ٢,٦%، وقد يرجع ذلك لعدم توفر المعلومات اللازمة عن مدي إتاحة مثل هذه القروض وكيفية استغلالها.

٣-٤-٢-٤ تقسيم عينة الدراسة حسب طريقة الدفع:

يشير الجدول رقم (٣-٥) إلي طرق دفع المستورد لقيمة البضاعة المصدرة، وتتمثل هذه الطرق في الدفع المقدم لقيمة الشحنة المصدرة أو لجزء من قيمتها، والدفع علي دفعات ذات آجال محددة، واستخدام خطابات الاعتماد المستندي كإحدى وسائل الدفع في التجارة الخارجية.بالإضافة إلي استخدام كلا من خطابات الضمان[1]، والدفع مقابل المستندات، والذي يدفع فيه المستورد قيمة البضاعة المصدرة فور إرسال المصدر له لمستندات الشحن.

جدول رقم(٣-٥) تقسيم عينة الدراسة الميدانية حسب طرق الدفع المستخدمة

طريقة الدفع	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
نقدى مقدما	٦	٧.٧
نقدى على دفعات	٣٧	٤٨,٧
اعتماد مستندى	١٠	١٢,٨
مقابل المستندات	١٥	١٩,٣
اخرى	٩	١١,٥

المصدر: استمارات الاستقصاء الميدانى لعينة الدراسة

[1] غير مستخدم بالنسبة للصادرات الزراعية.

وتجدر الإشارة إلي أن المصدر الواحد قد يتعامل في بأكثر من طريقة للدفع عند حصوله علي قيمة صادراته، ويرجع ذلك لطبيعة السلعة المصدرة، والبلد المستورد.(جدول رقم ١٠ بالملحق)

ويتضح من بيانات الجدول أن طريقة الدفع نقدي غلي دفعات هي أكثر الطرق استخداما في التصدير الزراعي، حيث بلغ إجمالي اختيارات مفردات العينة لهذه الطريقة نحو ٣٨ اختيار، تمثل حوالي ٤٨,٧% من إجمالي اختيارات مفردات العينة لطرق الدفع المختلفة. يليها الدفع مقابل المستندات، حيث بلغ عدد اختيارات هذه الطريقة نحو ١٥ اختيار، تمثل حوالي ١٩,٣%من إجمالي اختيارات مفردات العينة. ويأتي استخدام الاعتماد المستندي كإحدى وسائل دفع الصادرات الزراعية في نطاق ضيق، حيث لا يتعدى عدد اختيارات هذه الطريقة عشرة اختيارات تمثل حوالي ١٢,٨% من إجمالي الاختيارات.

أما التعامل بدفع ثمن البضاعة المستوردة أو جزء منها مقدما فلا يتعامل به سوي عدد محدود لا تتعدي نسبته حوالي ٧.٧%. وتمثل طرق الدفع الأخرى لتسهيلات الدفع حتى ٩٠ يوم، والتحويلات البنكية بعد بيع البضاعة سواء العادية كما في حالة البيع بنظام الأمانة أو الحاضرة، حوالي ١١,٥% من إجمالي اختيارات مفردات العينة.

٣-٤-٢-٥ تقسيم عينة الدراسة حسب المؤسسات المتعامل معها في تمويل الصادرات:

يشير الجدول رقم (٣-٦) علي تقسيم عينة الدراسة حسب المؤسسات التمويلية المتعامل معها في تمويل الصادرات، وبالرغم من أن البنك المصري لتنمية الصادرات هو البنك المتخصص في هذا المجال، إلا أن بيانات الجدول المشار إليه توضح انخفاض نسبة التعامل معه وفقا لاختيارات مفردات العينة مقارنة بالبنوك التجارية الأخرى كالبنك الأهلي، وبنك مصر، حيث بلغت اختيارات مفردات العينة للتعامل مع هذا البنك نحو ٢٤ اختيار، تمثل حوالي ٣٠,٨%من إجمالي اختيارات مفردات العينة، في حين تمثل نسبة التعامل مع البنوك التجارية الأخرى حوالي ٤٦,٢% .ويأتي التعامل مع المؤسسات التي تقدم قروضا أجنبية ميسرة في المرتبة التالية بنسبة ١٠,٣%.

جدول رقم (٣-٦) تقسيم عينة الدراسة حسب المؤسسات المتعامل معها في تمويل الصادرات

المؤسسة المتعامل معها	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
البنك المصري لتنمية الصادرات	٢٤	٣٠,٨
بنوك تجارية	٣٦	٤٦,٢
مؤسسات تقدم قروض أجنبية	٨	١٠,٣
أخري	١٠	١٢,٨

المصدر:استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

٣-٤-٥-٦ تقسيم عينة الدراسة حسب نوع وثيقة تأمين الصادرات المستخدمة:

تشير بيانات الجدول رقم (٣-٧) إلي إنه بالرغم من أهمية عملية تأمين وضمان الصادرات في الحفاظ علي حق المصدر في الحصول علي قيمة صادراته،إلا أن كثير من مصدري الحاصلات الزراعية لا يقومون بالتأمين علي صادراتهم معللين ذلك بارتفاع أقساط الضمان والتأمين. وقد بلغت نسبة غير المؤمنين أهمية التأمين نحو٣١,٣% من إجمالي اختيارات مفردات العينة، في حين أن حوالي ١٧,٥% من إجمالي اختيارات العينة قد اتجهت نحو التأمين بعد الشحن ضد مخاطر عدم السداد أو رفض الشحنة. ويعد التأمين ضد مخاطر الشحن أهم أنواع التأمين المستخدمة في الصادرات الزراعية، حيث بلغت نسبتها حوالي ٤٦,٢% من إجمالي اختيارات مفردات العينة.

وبالرغم من إنشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات كشركة متخصصة في ضمان وتأمين الصادرات المصرية، إلا أن نسبة المتعاملين معها من مصدري الحاصلات الزراعية لا يتعدى عن طريق الوثيقة الشاملة التي تصدرها_ نحو ٥% من إجمالي اختيارات مفردات العينة، وقد يرجع ذلك لعدم ملائمة شروطها لطبيعة النشاط الزراعي حيث إنه غالبا ما يطلب تقديم كمبيالة من المصدر، بالإضافة لعدم تغطيتها لكل الأسواق.

جدول (٣-٧) تقسيم عينة الدراسة حسب وثيقة التأمين المستخدمة

نوع الوثيقة	عدد الاختيارات	%لإجمالي الاختيارات
بعد الشحن ضد مخاطر عدم السداد	١٤	١٧,٩
الوثيقة الشاملة	٤	٥,١
ضد مخاطر الشحن	٣٥	٤٤,٩
لا يأمن	٢٥	٣٢,١

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ويتضح مما سبق أن الحاصلات الزراعية الحساسة والمتوسطة الحساسية هي أكثر الحاصلات التصديرية انتشارا في الأسواق الخارجية، وتتمثل تلك الحاصلات في الخضر والفاكهه، والتي غالبا ما تباع بنظام الأمانة بالرغم من خطورة التعامل بهذا النظام وخاصة في حالة غياب الثقة بين المصدر والمستورد. ويعتبر التمويل الذاتي أهم المصادر التي يعتمد عليها حاليا في تمويل الصادرات، حتى وإن استخدم المصدر مصادر أخري كالقروض المحلية وغيرها.

وتشير النتائج الأولية للعينة إلي أن طريقة دفع ثمن البضاعة علي دفعات هي أكثر الطرق المستخدمة في دفع ثمن البضاعة المصدرة، سواء كان ذلك عن طريق التحويلات البنكية بعد بيع البضاعة، أو بتسهيلات في الدفع. كما يتضح انخفاض نسبة التعامل مع البنك المصري لتنمية الصادرات بالرغم من كونه البنك المتخصص في توفير التمويل الميسر للصادرات مقارنة من البنوك التجارية الأخرى، وقد يرجع ذلك إلي انخفاض نصيب النشاط الزراعي من القروض الموجهة للتصدير، بالإضافة إلي أن شروط الحصول علي تلك القروض لا تناسب المصدرين الذين لا تتوفر لديهم الضمانات المطلوبة كالاعتمادات المستندية، والضمانات العقارية، وغيرها اللازمة للحصول علي تلك القروض.

٣-٥ العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومتغيرات الدراسة المختلفة:

تعتمد الدراسة علي العديد من محاولات التحليل الإحصائي للبيانات الخاصة بالدراسة الميدانية، حيث تم استخدام النسب المئوية لمعرفة العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومتغيرات الدراسة المختلفة، كما تم إجراء تحليل التباين في اتجاهين لمعرفة هل هناك فروق معنوية إحصائيا بين الحاصلات المصدرة حسب درجات حساسيتها ومتغيرات الدراسة المختلفة. بالإضافة لذلك فقد تم حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين متغيرات الدراسة، وفقا لإعطاء أوزان لتلك المتغيرات.

وتكمن أهمية دراسة تلك العلاقات السابقة عند وضع تصور لنظام تمويلي للصادرات الزراعية. وفي ضوء كل من مشكلة الدراسة، وأهدافها، يمكن عرض النتائج المتحصل عليها كما يلي:

٣-٥-١ العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ونظام البيع المتبع:

يوضح الجدول رقم(٣-٨) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وفقا لنظم البيع المختلفة، وتشير بيانات الجدول إلي أن البيع بنظام الأمانة هو الأكثر استخداما مهما اختلفت درجة حساسية الحاصلات المصدرة، حيث بلغ عدد اختيارات مفردات العينة للتعامل بهذا النظام من المتعاملين في تصدير الحاصلات الحساسة نحو ١٢ اختيار، تمثل حوالي ٣٤,٣% من إجمالي اختيارات مفردات العينة لنظام البيع بالأمانة. في حين بلغت هذه النسبة للمتعاملين في تصدير الحاصلات فائقة الحساسية، ومتوسطة الحساسية، والجافة نحو ١١,٤% ، ٣١,٤% ، ٢٢,٩% علي الترتيب من إجمالي اختيارات مفردات العينة للبيع بنظام الأمانة.

ويأتي استخدام نظامي البيع معا(السعر المحدد وبضاعة الأمانة) في المرتبة الثانية للمصدرين بالعينة، ويكثر استخدام هذه الطريقة بالنسبة للحاصلات الحساسة والمتوسطة الحساسية، حيث بلغت نسبتهما حوالي ٦٩% من إجمالي الاختيارات لهذه الطريقة. في حين بلغت نسبة التعامل بنظامي البيع معا نحو ٢٠,٧%للحاصلات التصديرية الجافة ،وحوالي ١٠,٣% للحاصلات فائقة الحساسية.

جدول رقم (٣-٨) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ونظام البيع المتبع

درجة الحساسية	نظام البيع					
	سعر محدد		بضاعة أمانة		النظامين معا	
	عدد الاختيارات	%لإجمالي الاختيارات	عدد الاختيارات	%لإجمالي الاختيارات	عدد الاختيارات	%لإجمالي الاختيارات
فائقة الحساسية	٣	٢١,٤	٤	١١,٤٣	٣	١٠,٣
حساسة	٤	٢٨,٦	١٢	٣٤,٣	١٠	٣٤,٥
متوسطة الحساسية	٥	٣٥,٧	١١	٣١,٤	١٠	٣٤,٥
جافة	٢	١٤,٣	٨	٢٢,٩	٦	٢٠,٧

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

وتشير بيانات نفس الجدول السابق لانخفاض التعامل بالبيع بنظام السعر المحدد مقارنة بنظم البيع الأخرى وخاصة بالنسبة للحاصلات التصديرية الجافة،حيث بلغت نسبة اختيارات هذا النظام حوالي ١٤,٣% من إجمالي اختيارات مفردات العينة، كما توضح بيانات الجدول وجود علاقة عكسية بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة والبيع بنظام الأمانة، حيث بلغت نسبة اختيارات مفردات العينة المتعاملين في تصدير كل من الحاصلات فائقة الحساسية، والحساسة، والمتوسطة الحساسية حوالي ٢١,٤% ، ٢٨,٦% ، ٣٥,٧% من إجمالي الاختيارات علي الترتيب.

ويتضح مما سبق أن البيع بنظام الأمانة هو الأكثر استخداما، وخاصة بالنسبة للحاصلات التصديرية الجافة.

وبإجراء تحليل التباين في اتجاهين بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ونظم البيع المتبعة، يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-٩) أن قيمة (ف) المحسوبة للمتعاملين وفقا لدرجات حساسية الحاصلات المصدرة عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، ودرجات حرية (٦،٣) حوالي (٥,٣١)، في حين بلغت مثيلتها الجدولية نحو (٤,٧١)،مما يعني وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتعاملين في تصدير الحاصلات الزراعية وفقا لدرجات حساسيتها مع نظم البيع المختلفة. كما تشير نتائج الجدول إلي وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتعاملين بنظم البيع المختلفة وفقا لدرجة حساسية الحاصلات المصدرة، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة عند مستوي معنوية(٠,٠٥)، ودرجات حرية (٦،٢) حوالي (١٠,٩٣)، في حين بلغت مثيلتها الجدولية نحو(٥,١٤).

جدول رقم (٣-٩) نتائج تحليل التباين في اتجاهين بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ونظم البيع المختلفة

البيان	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية
درجة الحساسية	٣	٦٠,٧	٢٠,٢	٥,٣١	٤,٧٥
نظام البيع	٢	٨٣,٢	٤١,٥٨	١٠,٩٢	٥,١٤
الخطأ	٦	٢٢,٨	٣,٨		
الإجمالي	١١				

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣-٨)

٣-٥-٢ العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة و مصدر التمويل:

يتضح من بيانات الدراسة الميدانية إنه كما لا يوجد تخصص بين مفردات العينة في تصدير نوع واحد من الحاصلات ،حيث أن حوالي ٢٧,٨% من مفردات العينة المختارة يقومون بإستخدام مصدر تمويلي واحد لصادراتهم، ويتراوح هذا المصدر بين المدفوعات المقدمة، والتمويل الذاتي، والقروض المحلية. بالإضافة للتسهيلات البنكية مقابل استيراد مستلزمات التعبئة أو مقابل مقدمات مدفوعة للموردين. في حين أن نحو ٣٦,١% من مفردات العينة يستخدمون مصدرين للتمويل، وغالبا ما يكون أحدهما التمويل الذاتي، بينما تبلغ نسبة مفردات العينة الذين يستخدمون ثلاث مصادر للتمويل نحو ٣٦,١%.

ومن هنا فتتعدد اختيارات المصدر الواحد لمصادر التمويل المستخدمة في تمويل صادراته. (جدول رقم ١١ بالملحق)

ويوضح الجدول رقم (٣-١٠) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومصادر التمويل المستخدمة، و تشير البيانات الواردة بالجدول إلى أن التمويل الذاتي يعتبر أهم مصادر التمويل المستخدمة في تمويل الصادرات ،وإن كان معه مصدر أخر أو اكثر. ويمثل التمويل الذاتي أحد مصادر التمويل لنحو ٤٠% من إجمالي اختيارات مصدري الحاصلات التصديرية الحساسة ،في حين تبلغ هذه النسبة نحو ٢٢,٩%، ٣١,٤ % ، ٥,٧٥% لكل من الحاصلات فائقة الحساسية، ومتوسطة الحساسية، والجافة علي الترتيب. وتأتي المدفوعات المقدمة لجزء من قيمة البضاعة المصدرة من مصادر التمويل الهامة و خاصة بالنسبة للحاصلات التصديرية الحساسة و المتوسطة الحساسية ، حيث تمثل نسبة اختيارات مفردات العينة لهذا المصدر حوالي ٥٠% ،٣٣,٣% بالنسبة لكل من مصدري الحاصلات الحساسة و المتوسطة الحساسية . و يأتي استخدام القروض المحلية في مرتبة واحدة لكل من الحاصلات التصديرية الحساسة و الجافة ،حيث بلغت نسبة استخدام هذا المصدر حوالي ٣٧,٥% لكل منها.

وبالمثل فتوضح بيانات الجدول زيادة استخدام التسهيلات البنكية سواء كانت مقابل الاعتمادات المستندية أو مقابل مصادر أخري ، و خاصة بالنسبة للحاصلات التصديرية الجافة، حيث بلغت نسبة اختيارات مفردات العينة

جدول رقم (٣-١٠) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومصدر التمويل المستخدم

درجة الحساسية	مصادر التمويل											
	مدفوعات مقدما		تمويل ذاتي		قروض محلية		قروض أجنبية		تسهيلات بنكية مقابل اعتمادات مستندي		تسهيلات بنكية من مصادر أخري		مشاركة مع المستورد	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فائقة الحساسية	١	١٦,٧	٨	٢٢,٩	–	–	–	–	–	–	١	١٠	–	–
حساسة	٣	٥٠	١٤	٤٠	٦	٣٧,٥	–	–	١	١٢,٥	٢	٢٠	–	–
متوسطة الحساسة	٢	٣٣,٣	١١	٣١,٤	٤	٢٥	٢	١٠	٣	٣٧,٥	٣	٣٠	١	١٠٠
جافة	–	–	٢	٥,٧	٦	٣٧,٥	–	–	٤	٥٠	٤	٤٠	–	–

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

المتعاملين في تصدير تلك الحاصلات لهذان المصدران نحو ٥٠% ، ٤٠% لكل منها علي الترتيب. كما تشير بيانات الجدول إلي و جود علاقة عكسية بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة و استخدام هذان المصدران في تمويل الصادرات، حيث بلغت نسبة اختيارهما نحو ٣٧,٥% ، ٣٠% علي الترتيب بالنسبة للحاصلات متوسطة الحساسية ،١٢,٥% ، ٢٠% بالنسبة للحاصلات الحساسة.

ويتضح من العرض السابق أن المدفوعات المقدمة هي المصدر التمويلي الأكثر استخداما مع الحاصلات التصديرية الحساسة بجانب التمويل الذاتي .في حين نقد التسهيلات البنكية مقابل الاعتماد المستندي أكثر استخداما مع الحاصلات الجافة.

وبدراسة تحليل التباين بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وفقا لمصادر التمويل المختلفة يتضح من بيانات الجدول رقم (٣-١١) وجود فروق معنوية إحصائيا بين مختلف درجات حساسية الحاصلات المصدرة، حيث بلغت قيمة (ف) الجدولية حوالي (٩,٤١) ، عند مستوي معنوية (٠,٠٥)، ودرجات حرية (١٨،٣) ، في حين بلغت مثيلتها الجدولية نحو (٣,١٥) عند نفس مستوي المعنوية.

جدول رقم (٣-١١) نتائج تحليل التباين بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومصادر تمويل الصادرات المختلفة

البيان	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية
درجة الحساسية	٣	١٥٤,٧	٥١,٦	٩,٤١	٣,١٦
مصادر التمويل	٦	٥٨٩,٤	٩٨,٢	١٧,٩	٢,٦٦
الخطأ	١٨	٩٨,٥	٥,٤		
الإجمالي	٢٧	٨٤٢,٦			

المصدر: بيانات الجدول رقم (٣-١٠)

وكذلك بالنسبة لعدد المصدرين المتعاملين بمصادر التمويل المختلفة ، حيث يتضح من حساب تحليل التباين بين مصادر تمويل الصادرات المختلفة أن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوي معنوية (٠,٥) ، و درجات حرية (١٨،٦) قد بلغت نحو (١٧,٩٣) ، في حين بلغت مثيلتها الجدولية حوالي (٢,٦٦) ، ومن ثم فإنه يوجد فرق معنوي إحصائيا بين مصادر التمويل المختلفة.

٣-٥-٣ العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وطريقة الدفع المستخدمة :

يوضح الجدول رقم (٣-١٢) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وطريقة الدفع المستخدمة في دفع ثمن البضاعة المصدرة، وتشير بيانات الجدول إلي أن مصدري الحاصلات فائقة الحساسية غالباً ما يحصلون علي قيمة صادراتهم عن طريق تحويلات بنكية بعد بيع البضاعة الحاضرة(كما في الزهور)، وتمثل هذه الطريقة من طرق الدفع حوالي ٢٢,٢%من إجمالي اختيارات مصدري الحاصلات فائقة الحساسية بالعينة. وتأتي بعدها طريقة الدفع نقدي مقدماً لثمن البضاعة المصدرة أو لجزء من ثمنها، حيث تمثل اختيارات مفردات العينة لهذه الطريقة نحو ١٦,٧% من إجمالي اختيارات مصدري الحاصلات فائقة الحساسية بالعينة.يليها طريقتي الدفع نقدي علي دفعات، ومقابل المستندات بنسبة ١٣,٣% لكل منهما علي الترتيب.

أما بالنسبة للحاصلات التصديرية الحساسة فتأتي طريقة الدفع النقدي مقدماً أولي الطرق المستخدمة، حيث بلغت نسبة اختيارها حوالي ٥٠% من إجمالي اختيارات مفردات العينة من مصدري الحاصلات الحساسة، وتأتي بعدها طريقة الدفع نقدي علي دفعات بنسبة ٣٩,٥%، يليها الدفع مقابل المستندات بنسبة ٣٣.٣%. وبالمثل تعد طريقة الدفع النقدي بتحويل قيمة البضاعة بعد بيعها هي أكثر الطرق استخداماً بالنسبة للحاصلات التصديرية المتوسطة الحساسية، في حين يعد الدفع مقابل الاعتمادات المستندية هو الأكثر استخداما مع الحاصلات التصديرية الجافة، حيث بلغت نسبة اختيارات هذه الطريقة حوالي ٥٠% من اختيارات مصدري الحاصلات الجافة بالعينة.

جدول رقم (٣-١٢) العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وطريقة الدفع المستخدمة

درجة الحساسية	نقدي مقدماً		نقدي علي دفعات		اعتماد مستندي		مقابل المستلمات		أخرى	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
فائقة الحساسية	١	١٦,٧	٥	١٣,٢	٠	–	٢	١٣,٣	٢	٢٢,٢
حساسة	٣	٥٠	١٥	٣٩,٥	١	١٠	٥	٣٣,٣	٢	٢٢,٢
متوسطة الحساسية	٢	٣٣,٣	١٤	٣٦,٨	٤	٤٠	٢	١٣,٣	٤	٤٤,٤
جافة	٠	٠	٤	١٠,٥	٥	٥٠	٦	٤٠	١	١١,١

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ويتضح مما سبق أن طريقة الدفع النقدي علي دفعات هي أكثر طـــرق الدفع استخداما مع كل الحاصلات التصديرية وإن اختلفت درجة حساسيتها.كمـــا أن طريقة الدفع نقدي علي دفعات لا تستخدم مع الحاصلات الجافة، وبالمثل فـــلا تستخدم الاعتمادات المستندية كطريقة دفع للحاصلات فائقة الحساسية.

وبدراسة تحليل التباين للعلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصـــدرة وطرق الدفع المتبعة للحصول علي قيمة الصادرات، يتضح من بيانات الجـــدول رقم (٣-١٣) وجود فرق معنوي إحصائيا بين درجـــات حساسيـــة الحـــاصلات المصدرة وبعضها البعض، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة عند مستوي معنويـــة (٠,٠٥)، ودرجات حرية (٣ ،١٥) نحو (٦,٣٣) ، فـــي حيـــن بلغـــت مثيلتـــها الجدولية حوالي (٣,٢٩). أما بالنسبة لنتائج تحليل التباين لطرق الدفع المستخدمة فقد بلغت قيمة (ف) المحسوبة لطرق الدفـــع عنـــد مســـتوي معنويـــة(٠,٠٥)، ودرجـــات حريـــة (٥ ،١٥) نحو (١٣,٥١)، في حين بلغت مثيلتـــها الجدوليـــة حوالي (٢,٩) ، مما يعني وجود فرق معنوي إحصائيا بين طرق الدفع وبعضها.

جدول رقم (٣-١٣) نتائج تحليل التباين للعلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وطرق الدفع المستخدمة

البيان	درجة الحرية	مجموع المربعات	مجموع المتوسطات	ف للمحسوب	ف الجدولية
درجة الحساسية	٣	١٢٣,٨	٤١,٣	٦,٣	٣,٢٩
طريقة الدفع	٥	٤٤١,٢	٨٨,٢	١٣,٥	٢,٩
الخطأ	١٥	٩٧,٩٥	٦,٥	–	–
الإجمالي	٢٣	–	–	–	–

المصدر:استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

وباستخدام الأوزان المعطاة لبعض متغيرات الدراسة الميدانية، تم حساب معامل ارتباط الرتب لسبيرمان بين متغيرات الدراسة المختلفة. وتجدر الإشارة إنه بحساب معامل ارتباط الرتب بين درجات حساسية الحاصلات المصدرة ونظم البيع المختلفة كلا علي حده، تبين انخفاض قيمة معاملات الارتباط مما يعني عدم وجود ارتباط بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ونظم البيع المختلفة كلا علي حده. وتتضح نفس النتيجة بدراسة معامل ارتباط الرتب بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة وباقي متغيرات الدراسة، وقد يرجع ذلك لتعدد اختيارات المصدر الواحد في كل متغير من متغيرات الدراسة. (الجداول من ١١ إلي ١٤ بالملحق).

ومن ثم فقد تم تجميع أوزان الاختيارات المتعددة للمصدر الواحد، وتم حساب مصفوفة معامل الارتباط للرتب لسبيرمان. وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (٣-١٤) إلي وجود علاقة ارتباط بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة ومصدر التمويل المستخدم، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بنحو (٠,٨). تليها العلاقة بين درجة حساسية الحاصلات المصدرة والمؤسسات التمويلية المتعامل معها في تمويل الصادرات، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط حوالي (٠,٧٩) .

جدول رقم (٣-١٤) مصفوفة معاملات ارتباط الرتب بين متغيرات الدراسة المختلفة

البيان	X١ درجة الحساسية	X٢ نظام البيع	X٣ مصدر التمويل	X٤ طريقة الدفع	X٥ جهة التمويل	X٦ الضمانات المطلوبة
X!	١		–	–	–	–
X٢	٠,٥٨	١	–	–	–	–
X٣	٠,٨١	٠,٥٩	١	–	–	–
X٤	٠,٧٤	٠,٤٨	٠,٧٥	١	–	–
X٥	٠,٧٩	٠,٣٧	٠,٧٨	٠,٧٣	١	–
X٦	٠,٦٥	٠,٥٦	٠,٦٦	٠٥٤	٠,٦٩	١

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

٣-٦ التعامل مع المؤسسات التي تقدم قـــروض محليـــة وأجنبيـــة لتمويـــل الصادرات:

٣-٦-١ المؤسسات التي تقدم قروض محلية:

يقصد بها البنوك المصرية المتعاملة في مجال تمويل الصادرات، ســواء كانت بنوك متخصصة كالبنك المصري لتنمية الصـــادرات، أو بنـــوك تجاريـــة كالبنك الأهلي، وبنك مصر وغيرهما.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي لعينة الدراسة الميدانية إلي أن حوالـــي ٩١,٧% من إجمالي حجم العينة يواجهون صعوبات في التعـــامل مـــع البنـــوك المحلية، في حين أن نحو ٨,٣% لا يواجهون صعوبـــات، وقـــد يرجـــع ذلـــك لاعتمادهم علي مصادر تمويل أخري كالتمويل الذاتي وخلافه.

وتتمثل أهم الصعوبات التي يواجهها المتعاملين مع المؤسسات المحليـــة لتمويل الصـــادرات في ارتفـــاع سعـــر الفائدة، حيث تشير بيانات الجدول رقـــم (٣-١٥) إلي أن حوالي ٤٦,٢% من المتعاملين مع البنوك المحلية يعانون مـــن مشكلة ارتفاع سعر الفائدة بالدرجة الأولي، في حين أن حوالي ٣٨,٥% يواجهون مشاكل أخري بالإضافة إلي ارتفاع سعر الفائدة، كصعوبة الضمانات المطلوبـــة للحصول علي قرض، وطول مدة الإجراءات، بالإضافـــة لكـــثرة المصـــاريف والعمولات. بينما يعاني نحو ١٠,٣% من مشاكل أخري ليس لها علاقة بـــالبنوك كارتفاع تكاليف التأمين علي الصادرات، وارتفاع الضرائب.

ومن وجهه نظر أغلبية المصدرين والذين يمثلون نحو ٩٤,٤% من حجم عينة الدراسة، إنه لا يوجد نظام واضح محـــدد المعـــالم لتمويـــل الصـــادرات الزراعية، وبالتالي لا تعطي البنوك أي مزايا تفضيلية للقروض الموجهة للنشـــاط التصديري. في حين يعتقد نحو ٥,٦% منهم أن القروض الميسرة التي يمنحـــها البنك المصري لتنمية الصادرات تعتبر من المزايا الهامة لنظام التمويل الحـــالي، وإن احتاج الأمر لخفض سعر الفائدة علي تلك القروض مرة أخري.وقد أجمـــع المصدرين الممثلين لعينة الدراسة علي عدم ملائمة سعر الفائدة علي القـــروض بالنسبة للنشاط التصديري موضع الاعتبار.

جدول رقم (٣-١٥) الصعوبات التي تواجه المتعاملين مع المؤسسات المحلية لتمويل الصادرات

الصعوبات	% لإجمالي الاختيارات
ارتفاع سعر الفائدة	٤,٢
كثره المصاريف و العمولات، وطول مدة الإجراءات، وصعوبة الضمانات المطلوبة	٣٨,٥
ارتفاع تكاليف التأمين علي الصادرات و كثرة الضرائب	١٠,٣

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة

وتشير بيانات الجدول رقم (٣-١٦) إلي الأهمية النسبية لأسعار الفائدة المقترحة من قبل المصدرين، حيث يمكن القول أن سعر الفائدة المناسب من وجهه نظرهم يتراوح ما بين ٥-٧% .

جدول رقم (٣-١٦) الأهمية النسبية لأسعار الفائدة المقترحة لتمويل الصادرات

سعر الفائدة	عدد الاختيارات	% لإجمالي الاختيارات
١١-١٣	-	-
٩-١١	١	٢,٨
٧-٩	٣	٨,٣
٦-٧	١٩	٥٢,٨
٥-٦	١٣	٣٦,١

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ويشير الجدول رقم (٣-١٧) إلي الأهمية النسبية لمقترحات المصدرين للتغلب علي العقبات التي تواجههم، وتتلخص تلك المقترحات في:

١. أجمع نحو ٣٤,٧% من مفردات العينة علي ضرورة إعطاء أسعار فائدة تفضيلية للقروض الموجهة للتصدير في حدود ٥-٧%.

٢. وضع نظام محدد لتمويل الصادرات الزراعية يراعي طبيعة هذا النشاط، علي أن يكون هذا التمويل بتكلفة منخفضة، وإجراءات مبسطة، ويراعي الوقت المطلوب الحصول فيه علي القرض، بالإضافة لضرورة تسهيل الضمانات المطلوبة للحصول علي قروض للتصدير.وقد أجمع علي ذلك نحو ٢٥,٦% من مفردات العينة.

٣. اقترح حوالي ١٤,١% من مفردات العينة ضرورة إعفاء الصادرات بصفة عامة من الضرائب، وخفض الجمارك علي مدخلات الإنتاج المستوردة. بالإضافة لضرورة معاملة المصدرين معاملة المستثمرين في الأراضي الجديدة، مع الاهتمام بالتأمين علي الصادرات الزراعية وخاصة في الأسواق التي ترتفع بها معدلات المخاطرة.

٤. طالب حوالي ٢٥,٦% من عينة الدراسة بضرورة تقديم تسهيلات ائتمانية مرتفعة السقف للصادرات الزراعية، مع خفض سعر الفائدة علي الصادرات إلي نحو ٥% علي الجنية المصري، ٣% علي الدولار الأمريكي[١]، بالإضافة لضرورة إعفاء المصدرين من العمولات والدمغات.

ويمكن القول أن تلك الآراء والمقترحات يمكن أن تدخل في حيز التنفيذ وخاصة إذا ما زاد الوعي بأهمية التصدير في المرحلة الحالية، مع مراعاة طبيعة الصادرات الزراعية في أقسام البنوك المتعاملة في تمويل الصادرات.

---

[١] سعر صرف الدولار حوالي ٣,٤٥.

جدول رقم (٣-١٧) الأهمية النسبية لمقترحات المصدرين للتغلب علي العقبات التي تواجههم

المقترح	عدد الاختيارات	%لإجمالي الاختيارات
إعطاء أسعار فائدة تفضيلية للصادرات ٥-٧%	٢٧	٣٤,٧
وضع نظام خاص لتمويل الصادرات الزراعية يراعي طبيعتها الخاصة	٢٠	٢٥,٦
تسهيل الضمانات المطلوبة للحصول علي قروض للتصدير، وإعفاء المصدرين من الضرائب	١١	١٤,١
تقديم تسهيلات ائتمانية	٢٠	٢٥,٦

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

٣-٦-٢ المؤسسات التي تقدم قروض أجنبية:

ويقصد بها المؤسسات التي يمكن أن تقدم قروضاً أجنبية ميسرة لتمويل الصادرات كقروض الاتحاد الأوربي، بالإضافة للتمويل الذي يمكن الحصول علية من المستورد الخارجي سواء في صورة مدفوعات مقدماً لجزء من ثمن البضاعة، أو في صورة مشاركة مع المستورد .

وتشير نتائج الدراسة الميدانية إلي أن نسبة المتعاملين مع مثل تلك المؤسسات لا تتعدى نحو ٨,٣% من حجم العينة، وتتمثل تلك النسبة في الحصول علي قروض ميسرة من الاتحاد الأوربي من خلال دعم هولندي يبلغ نحو ¾ مليون جلدر ألماني، وذلك لاستخدامه في إنشاء البنية الأساسية اللازمة

لإنتاج فلفل ملون بإستخدام أساليب تكنولوجية عالية، بالإضافة للمشاركة مع المستورد الخارجي من خلال مشروعات مصرية أجنبية مشتركة"[١]".

وتجدر الإشارة إلي أن حوالي ٨١% من عينة الدراسة الميدانية يرجعون عدم تعاملهم مع تلك الجهات التي تقدم قروضا أجنبية ميسرة نظرا لعدم معرفتهم بتلك الجهات، أو كيفية الوصول إليها. وغالبا ما تستخدم تلك القروض الأجنبية في التسويق، الشحن، بالإضافة لمجالات أخري كالبنية الأساسية اللازمة في حالة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة كما في الصوب المجهزة.

٣-٧ أهمية التمويل في العملية التصديرية:

يعد التمويل ركيزة أساسية لأي نشاط اقتصادي، ومن ثم فهو عنصر ضروري لإتمام العملية التصديرية. وتبدأ الحاجة للتمويل منذ أن تولد فكرة التصدير، حيث أن توفر التمويل المناسب يعطي فرصة لإعداد الدراسات والبحوث لدراسة المناخ الخارجي للأسواق المستوردة، وتحديد أنسبها لاستيراد السلع التي ستعد للتصدير. وبالمثل فإن إنتاج منتج جيد بإستخدام تكنولوجيا حديثة يتطلب توفير مصدر تمويلي مناسب. وكذلك تكمن أهمية التمويل في تغطية نفقات مستلزمات التعبئة والتغليف، واستخدام أحدث الأساليب التسويقية الحديثة لتسويق المنتج وترويجه.

ومن هنا يمكن القول أن التمويل هو عصب الحياة الاقتصادية، فهو لازم لعملية الإنتاج، والتعبئة، والتغليف، والشحن، والتسويق وغيرهم من كافة العمليات التي تمر بها السلعة حتى يتم تصديرها.

٣-٧-١ التمويل اللازم للمراحل التصديرية المختلفة:

يشير الجدول رقم (٣-١٨) إلي توزيع التمويل اللازم للمراحل التصديرية المختلفة حسب درجات الحساسية المختلفة. ويتضح من بيانات الجدول أن أعلي نسبة للتمويل اللازم لعملية الإنتاج تكون للحاصلات فائقة الحساسية، حيث يبلغ متوسط التمويل اللازم لها نحو ٦١,٥% من إجمالي التمويل للعملية التصديرية. في حين يبلغ متوسط التمويل اللازم للإنتاج لكل من الحاصلات الحساسة، والمتوسطة الحساسية، والجافة نحو ٥٠,٩% لكل منهم.

---

(١) المصدر: المقابلة الشخصية مع أفراد العينة.

جدول رقم (٣-١٨) : توزيع التمويل اللازم للمراحل التصديرية المختلفة حسب درجة حساسية الحاصلات المصدرة

نسبة مئوية

البيان	فائقة الحساسية			حساسة			متوسط الحساسية			جافة		
	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط	الحد الادنى	الحد الاعلى	المتوسط
الإنتاج	٤٥	٨٠	٦١,٥	١٥	٧٠	٥٠,٣	١٥	٧٠	٥٠,٩	١٥	٨٠	٥٠,٩
التعبئة والتغليف	٨	٢٥	١٣,٥	٨	٣٣	١٧,٩	٨	٣٣	١٦,٨	١٠	٣٠	١٨,٧
التسويق	١	١٠	٤,٦	١	١٠	٥,٢	١	١٠	٥,٧	١	١٠	٥,٣
الشحن	٥	٤٠	١٩,٢	٣	٥٠	٢١,٥	٣	٥٠	٢١,٠٨	٣	٥٠	١٩,٥
تحصيل قيمة الصادرات	١	٥	٢,٦	١	٢٠	٣,٨	١	٢٠	٤,٠٣	١	٢٠	٤,٦

المصدر : استمارات الاستقصاء الميدانى لعينة الدراسة

وتعد مرحلة شحن البضاعة المصدرة ثاني المراحل التصديرية التي تحتاج إلي نسبة كبيرة من التمويل، حيث يبلغ متوسط التمويل اللازم لتلك المرحلة حوالي ٢١% من إجمالي التمويل اللازم للمراحل التصديرية المختلفة.

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتعبئة والتغليف، والتسويق، والشحن للمنتج المصدر، تشكل عبئاً علي المصدر يتمثل في ارتفاع أسعار المنتجات، مما يقلل من قدرتها علي المنافسة في الأسواق الخارجية. فعلي سبيل المثال تتراوح تكاليف الشحن الجوي لبعض منتجات الخضر والفاكهه ما بين ٣٣-٤٢% من إجمالي التكاليف، بالإضافة إلي نحو ١,٥% رسوم جمركية، تقدر قيمتها بنحو ٣,٥ جنية لشحن الكيلو جرام لأوروبا. في حين تمثل مواد التعبئة حوالي ٤-٥% من إجمالي التكاليف، أما نصيب العمالة من تلك التكاليف فلا يتعدى سوى ٢-٣ % .وتمثل قيمة المنتج الخام حوالي ٢٠-٤٠% من إجمالي التكاليف. وتبلغ نسبة التمويل اللازم لتسويق تلك المنتجات المصدرة حوالي ٢,٥% ،وتمثل باقي النسبة مصاريف أخري كسعر الفائدة علي القروض وخلافة[١]. وتختلف تكاليف الشحن البحري عن الشحن الجوي، حيث تتراوح ما بين ١٠-٢٠% من إجمالي التكاليف.

ويعد ارتفاع تكاليف الشحن مقارنة بالدول المنافسة من أهم العقبات التي تقف حائلاً دون زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، حيث تمثل تكاليف شحن طن الفاصوليا علي سبيل المثال حوالي ٤٠% من قيمة البضاعة المصدرة، في حين تبلغ هذه النسبة نحو ٥٠% بالنسبة لشحن طن الفراولة.

وتتزايد أهمية التمويل لإنتاج منتجات ذات جودة عالية وقادرة علي المنافسة بإستخدام أساليب تكنولوجية حديثة، فعلي سبيل المثال يتكلف إنتاج فدان زهور في الهواء الطلق نحو ٨٠-١٠٠ ألف جنية، في حين تبلغ تكاليف إنتاج فدان مجهز بتكنولوجيا عالية حوالي ٦٠٠-٧٠٠ ألف جنية. وتقدر تكاليف الشحن بحوالي ٩% ، أي نحو ٧ سنت / دولار، في حين تمثل الجمارك نحو ٣-٤% من قيمة السلعة المصدرة.

وتجدر الإشارة إلي أن حوالي ٦٠% من تجارة الزهور تباع بنظام البضاعة الحاضرة، وتبلغ عمولة البيع بهذا النظام في المزاد الدولي في هولندا علي سبيل المثال حوالي ٤% ، أي نحو ٨ جلدر ألماني لكل ترولي[٢].

---

[١] المقابلة الشخصية مع بعض المصدرين.

[٢] الترولي عبارة عن عربة متحركة ترص عليها الزهور وتمر علي المشترين في المزاد.

ومن هنا تتضح أهمية التمويل للمراحل التصديرية المختلفة، وخاصة لإنتاج منتجات بإستخدام تكنولوجيا عالية، ليكون قادر علي المنافسة في الأسواق الخارجية.

٣-٧-٢ التمويل المقترح لبعض المجالات:

استنادا إلي ما سبق توضيحه من أهمية التمويل في العملية التصديرية، وباعتبار أن السعر من العوامل المحددة للقدرة التنافسية للمنتج المصدر، فإن الأمر يتطلب تخفيض تكاليف الإنتاج والخدمات الأخرى التي تجري علي المنتج المصدر أملا في تخفيض سعره، لزيادة قدرته التنافسية.

وكما سبق القول أن ارتفاع سعر الفائدة علي القروض يعد من أهم العقبات التي تواجه مصدري الحاصلات الزراعية، حيث تشكل تلك الفائدة عبئا عليهم.

وبالمثل فتعتبر أسعار الشحن المرتفعة العائق الثاني الذي يحول دون أداء الخدمة التصديرية بكفاءة عالية، وتكلفة منخفضة. كما إن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في العملية الإنتاجية يتطلب قدرات تمويلية كبيرة، قد لا تتوفر لدى كل المصدرين، مما يجعل إنتاج المنتج ذو الجودة العالية الصالح للتصدير محصور في فئة محدودة تتمثل فيمن لديهم القدرات التمويلية المناسبة.

ويوضح الجدول رقم (٣-١٩) مقترحات المصدرين لدعم بعض المجالات التي من شأنها خفض تكاليف الصادرات الزراعية وزيادة قدرتها التنافسية، حيث أن تخفيض تكاليف الشحن يعد مطلب أساسي لمصدري الحاصلات الزراعية. وقد بلغ نصيب هذا المطلب حوالي ٢٦,٨% من إجمالي المبلغ المقترح للدعم. ويأتي خفض سعر الفائدة علي القروض الموجهة للتصدير في المقام الثاني لمقترحات المصدرين، بنسبة تقدر بنحو ١٧,٤% ، يليه التمويل اللازم لتجهيز وتحديث البنية الأساسية التسويقية، كإنشاء الصوب المجهزة بأحدث التكنولوجيا.

ومن الجدير بالذكر أنه قد بدأ تطبيق بعض جوانب هذه المقترحات كحافز لتصدير بعض الحاصلات الزراعية كالأرز، حيث تم تقديم دعم قيمته ٥ مليون جنية للأرز في صورة ٢٠٠ جنية للطن المصدر كمساهمة في تكاليف الشحن. وقد حقق مثل هذا المبلغ زيادة صادرات الأرز من حوالي ٣٦٢ ألف عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ ، إلي نحو ٦٠٠ ألف طن عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١[1].

---

[1] المجلس السلعي لتصدير الحاصلات الزراعية : الأمانة الفنية، لجنة الأرز .

جدول رقم (٣-١٩) اقتراحات المصدرين لدعم بعض المجالات

البيان	الحد الأدنى %	الحد الأعلى %	المتوسط %
دعم سعر الفائدة	٥	٥٠	١٧,٤
تحديث بنية أساسية تسويقية	٣	٥٠	١٧,٢
تخفيض أسعار الشحن	٥	٥٠	٢٦,٨
ضمان وتأمين الصادرات	٢	٣٠	١٠
عمل دراسات الأسواق	٢	٣٠	٨,٢
استخدام التكنولوجيا الحديثة	-	٣٠	٩,٤
الدعاية والإعلان	-	٢٠	٧,٦

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.

ومن هنا فيمكن استخدام التمويل كأداة مناسبة لخفض تكاليف المنتجات المصدرة من خلال تمويل خدمات التسويق كالشحن الجوي وغيره.بالإضافة لخفض سعر الفائدة علي القروض الموجهة للتصدير.

٣-٨ الاتجاهات الحديثة لتمويل الصادرات:

مما لا شك فيه أن ارتفاع تكاليف أداء الخدمات التصديرية، كارتفاع تكاليف سعر الفائدة وضمان ائتمان الصادرات، وارتفاع تكاليف الشحن وخلافه، يؤثر سلبيا علي القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق المصدرة. بالإضافة إلي أن تخلف تكنولوجيا الإنتاج، وعدم تكامل الحلقات الإنتاجية يقلل من القدرة التنافسية للمنتج المصدر.

ومن هنا جاءت الحاجة للتحول إلي الاقتصاد التصديري، للتغلب علي مشكلة ارتفاع تكلفة المنتج المصدر نتيجة لارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة، وارتفاع تكاليف الشحن، وغياب التخصص في الإنتاج.

وقد اقترحت الدراسة الميدانية ضرورة إقامة مشروعات متخصصة في الإنتاج الموجهة للتصدير، علي أن يتم تقديم تمويل ميسر لتلك المشروعات، بشرط أن تكون محققة للغرض منها. وقد وافق نحو ٨٠,٦% من مفردات العينة علي هذا الاقتراح، معللين موافقتهم أن مثل تلك المشروعات تساعد علي التخصص الإنتاجي، مما يقلل التكاليف ويحسن جودة المنتجات المصدرة. كما إن مثل تلك المشروعات ستمكنهم من معالجة المشاكل التي تواجههم باعتبار تجمعهم يمثل مصدر قوة، كما أن تلك المشروعات تمكن من الاستفادة من الميزة النسبية لكل منطقة وتساعد علي انتشارا الزراعة النظيفة.

بالإضافة إلي ذلك فإن هذا المقترح يتيح الاستفادة القصوى من الخبرة الفنية المتخصصة، وتوحيد نوعية المنتج المصدر لضمان ثبات العرض الخارجي. وأخيرا فإن تلك المشروعات تعمل علي إحداث تكامل رأسي بين حلقات الإنتاج المختلفة.

٣-٨-١ مقترحات المصدرين لنظام تمويلي أفضل للصادرات:

تتمثل مقترحات المصدرين في نظام تمويلي أفضل للصادرات يعالج المشاكل التي يواجهونها في :

١- توفير قروض ميسرة طويلة الأجل للصادرات لتمويل مشروعات التطوير التقني في مرحلتي الإنتاج التصديري، وخدمات التسويق.
٢- توفير قروض متوسطة وقصيرة الأجل بفائدة لا تتعدي سعر الفائدة علي القروض الأجنبية لتمويل النشاط التصديري الحالي.
٣- السعي إلي توفير تسهيلات تمويلية أجنبية لتمويل الصادرات المصرية.
٤- توفير تمويل لجزء من قيمة الشحنة الأولي بسعر فائدة عادي لكل مصدر لديه طلب خارجي علي تصدير منتج ما، وعند تنفيذ الصفقة التصديرية وتقديم مستندات الشحن، يتم حساب الفائدة السابقة بسعر فائدة مخفض، وصرف باقي تكلفة الشحنة للمصدر في مقابل بوليصة تأمين.
٥- مراعاة طبيعة النشاط التصديري عند تمويل الصادرات الزراعية.
٦- تخفيض سعر الفائدة علي قروض التصدير إلي ٥-٧%.

٧- تمويل مختلف الأنشطة التسويقية للمصدر من خلال صندوق لتشجيع التصدير.
٨- تقديم تسهيلات ائتمانية للاستثمار من أجل التصدير.
٩- ضرورة خلق قاعدة مدربة من المصدرين،ودعم وتشجيع المصدر الصغير.
١٠- إعطاء دعم كلي لبعض السلع التي تحتاج إلي ذلك في بعض الأسواق.
١١- تحسين شروط التأمين علي الصادرات.
١٢- التخصص في الإنتاج لأغراض العملية التصديرية، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة.
١٣- تحديد مبلغ يصرف سنويا من الجهات المختصة ولمده ٥ سنوات قادمة مثلا لتمويل الصادرات لخفض تكاليف المنتجات المصدرة، كخفض تكاليف الشحن.

٣-٨-٢ بعض نظم تمويل الصادرات المطبقة في بعض الدول:

تختلف نظم تمويل الصادرات من دولة لأخرى حسب إمكانيات البنوك المنفذة ،وكفاءة الجهاز المصرفي لها. ويعد من المفيد معرفة بعض تلك النظم التي حققت نجاحا في البلاد المطبقة فيها، ويمكن الاستفادة منها بتطبيقها في الواقع المصري.
وباستطلاع آراء المصدرين في بعض تلك النظم، يتضح من الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة قد انقسمت ما بين المؤيدين لنظام تمويلي واحد، وقد بلغت نسبتهم حوالي ٢٥% من مفردات العينة، والمؤيدين لنظامين تمويلين، حيث بلغت نسبتهم نحو ٣٨,٩% . في حين أن نسبة المؤيدين لأتباع أكثر من نظامين قد بلغت نحو ٣٦,١% .

وتشير بيانات الجدول رقم (٣-٢٠) إلي أن تقديم الإعانات المباشرة، والقروض الميسرة بفائدة منخفضة للاستثمارات الموجهة للإنتاج من أجل التصدير من أكثر النظم التي لاقت استحسانا لدي نسبة كبيرة من المصدرين، حيث قدرت نسبة من اقترحوا تطبيق مثل هذا النظام وملائمتة للواقع المصري نحو ٦٣,٩% من إجمالي اختيارات عينة الدراسة.

ويعد تمويل الأنشطة التسويقية المختلفة للمصدرين كلا علي حسب حجم صادراته، من الوسائل الهامة والفعالة التي تستخدمها بعض الدول كحوافز للمصدرين للمنافسة في الأسواق الخارجية، وقد بلغت نسبة الموافقة علي هذا النظام نحو ٦١% . ويأتي الاهتمام بالطلب الخارجي ودراسات السوق في المرتبة التالية، حيث وافق نحو ٥٢,٨% من اختيارات مفردات العينة ضرورة إعطاء قروض ميسرة لتمويل دراسات الأسواق الخارجية . وأخيرا فقد طالب نحو ٤٧,٢% بضرورة توفير قروض ميسرة قبل وبعد الشحن للنشاط التصديري، مع ضرورة الاهتمام بطبيعة الصادرات الزراعية عند توفير مثل تلك القروض.

جدول رقم (٣-٢٠) الأهمية النسبية لبعض نظم التمويل من وجهه نظر مصدري عينة الدراسة

النظام	%
دعم دراسة الأسواق الخارجية	٥٢,٦
تمويل الأنشطة التسويقية للمصدرين	٦١,١
تقديم قروض قبل الشحن ٧٠% من قيمة الصادرات،وبعد الشحن حتى ٩٠% من حجم الأوراق التجارية المقبولة	٤٧,٢
تقديم ائتمان قبل الشحن من ٩٠ يوم إلي سنتين، وبعد الشحن من ٩٠ يوم إلي سنه	١٩,٤
تقديم قروض ميسرة للاستثمارات الموجهة للإنتاج التصديري	٦٣,٩

المصدر: استمارات الاستقصاء الميداني لعينة الدراسة.